

بيان صادر عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

بخصوص الاعتداء على الحريات العامة والحق في التجمع السلمي من قبل الأجهزة الأمنية

في قطاع غزة

تعتبر حرية الرأي والتعبير لبنة أساسية في محاربة الفساد وتعزيز نُظم النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع، حيث يرتبط هذا الحق بقدرة المواطنين على نقد الأداء الحكومي، وإبداء الرأي في إدارة المال والشأن العام، ومن جهة أخرى تمثل حرية الرأي والتعبير إحدى أهم نتائج أعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، والذي يمكن المواطنين من تشكيل آرائهم ومواقفهم تجاه الشأن العام بناء على معلومات صحيحة، ما يساهم في جعل النقاش المجتمعي مرتكزاً على أسس واضحة، فضلاً عن كونه مطلباً أساسياً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ويمثل التزاماً بالهدف 16.10 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يضمن وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية.

وتباعاً لذلك، يرفض ائتلاف أمان ويشدّد السياسات الضريبية الجديدة التي تتخذها حماس في غزة والهادفة إلى تعاطم الجبايات، والتي أدت في نهاية المطاف إلى ارتفاع في أسعار بعض السلع، وترافق ذلك أيضاً مع ضعف واضح في الإفصاح عن المعلومات والتقارير من قبل وزارة المالية في قطاع غزة.

لقد أدت السياسات المذكورة - والتي لم تخضع للنقاش المجتمعي، وتمت صياغتها في بيئة ضبابية اتسمت بعدم الإفصاح عن المعلومات - إلى مطالبة بعض المواطنين بالتظاهر رفضاً للغلاء، وقد تمت مواجهة دعوات المواطنين بعنف غير مقبول أبداً، وبالاعتقال خارج نطاق القانون، حسب تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

يرى ائتلاف أمان أن هذه الممارسات تعد انتهاكاً صارخاً وخطيراً للقانون الأساسي الفلسطيني - مادة (19) والتي تنص على أن: "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون".

وعليه، يُطالب الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، حركة حماس بوقف الإجراءات الأمنية التي طالت المواطنين الراضين للسياسات الضريبية المتخذة، واحترام حقهم في التجمع السلمي والتعبير عن الرأي، وإطلاق سراح المعتقلين، وتشكيل لجنة للتحقيق في الانتهاكات التي تمت، واتخاذ الإجراءات بحق مرتكبيها. ويدعو الائتلاف وزارة المالية في قطاع غزة إلى وقف الإجراءات المالية الجديدة التي أرهقت كاهل الشعب المسحوق أصلاً تحت مطرقة الحصار وسنديان العقوبات، والإفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالجباية والسياسات الضريبية الجديدة، وتمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات الدقيقة، التي تمكنهم من التعبير عن مواقفهم بحرية حول السياسات الضريبية.